



يمكن لنا أن نتفهم هامشًا من الفوضى، وقلة الرقابة والمحاسبة، في بدايات الثورة، إبان التحرك الشعبي غير المنظم، وسط غياب الخبرة وقلة الإمكانيات.

لكن وبعد مضي ست سنوات على بداية الثورة، وقيام تشكيلات عسكرية، وأخرى سياسية للثورة، كانت ولا تزال الحلة المفقودة هي غياب الرقابة والمحاسبة، والتي ساهمت بشكل كبير في ارتكاب أخطاء وجرائم بحق الثورة، دون أن يخضع أصحابها للمساءلة والمحاسبة.

ومع حاجة الناس في المناطق المحررة لضبط الأمن، وحفظ الحقوق، قامت المحاكم الشرعية، المدعمة بسلطة الفصائل، بدور مقبول في حماية حقوق الناس وضبط الأمن، لكنها لم تستطع أن تثبت جدارتها في محاسبة أصحاب النفوذ من القيادات والشخصيات البارزة في الفصائل والأجسام الثورية القائمة.

الأمر الذي تسبب بترامك الأخطاء وازديادها مع مرور الأيام، خاصة أن هذه المحاكم في كثير من الأحيان كانت تابعة لفصيل أو تجمع فصائل، وليس مستقلة.

ومع ازدياد الحاجة لجهاز أمني يتعقب الجوايس والعناصر المخربة، ويستبق كشف الجريمة قبل وقوعها، ويكشف العناصر المختربة لمفاصل الأجسام الثورية، رأينا أجهزة أمنية تابعة للفصائل، همها الأكبر جمع المعلومات عن الفصائل الأخرى، والكيد لها، وملاحقة المنتقدين لهذه الفصائل واعتقال المخالفين، دون أن تتجاوز ذلك للمهام المأمولة شعبياً من الأجهزة الأمنية.

غياب المساءلة:

نتيجة غياب المساءلة، وجدنا المعارك الارتجالية، والتصريحات غير المسئولة، والظهور وقت النصر والغياب وقت التراجع للكثير من الشخصيات القيادية والثورية.

ونتيجة غياب المساءلة والمحاسبة وجدنا بعض الفصائل تباهى بكثرة أعداد الشهداء في معارك وأحداث قد تستحق عليها المساءلة والمحاسبة لا المباهاة والتفاخر.

ونتيجة غياب الرقابة والمساءلة وجدنا سقوطاً لمناطق محررة عدّة، دون أن تتم محاسبة من قصر في واجبه فيها، أو تسبب بالتراجع فيها، أو ساهمت أقواله أو أفعاله بتسريع سقوطها.

غيب المحاسبة:

نتيجة غياب المحاسبة وجدنا فصائل تتلاشى وأخرى تظهر وأخرى تصغر، دون أن تتم محاسبة المتسبب بتلاشيهما وأضمحلالها سواء كان المتسبب من داخلها أم من خارجها.

ونتيجة غياب المحاسبة، وجدنا جبهاتٍ تهادن، وأخرى تصالح، وفصائل تغادر وتترك سلاحاً خلفها للعدو، وأخرى لا تستجيب للمناشدات بفتح الجبهات مع امتلاكها للإمكانات.

ونتيجة غياب المساءلة والمحاسبة وجدنا من يسرق قوت الفقراء، من أصحاب الجمعيات أو الهيئات الخيرية، ووجدنا استغلال حاجة الفقراء، والاحتكار عند التجار.

إن غياب الرقابة والمساءلة والمحاسبة، سيظل يشجع كثيراً من أصحاب النفوس المريضة، على مزيد من التعاطي غير المسؤول مع الدماء والأرواح والتضحيات.

الأمر الذي يزيد من معاناة الناس، ويشوّه صورة الثورة، بهذه الأفعال والتصيرات الصادرة عن بعض المجموعات والقادة والمسؤولين والسياسيين والمحسوبين على الثورة، فيما الثورة برئته من كل لصٍ وخائن وغادر وفاجر ومحتكر وقاطع طريق وظالم.

تشكيل جهاز رقابي:

ما يجعل إقامة هذا الجهاز الرقابي من أوجب الواجبات، وهو لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال ناجحاً إذا كان تابعاً لفصيل، لأنه عندئذ لن تكون له سلطة على قادة فصيله ولا على الفصائل الأخرى، بل لا بد أن يكون سلطة فوق الفصائلية، يقوم عليه رجال مشهود لهم بالنزاهة والصدق، وتلتزم الفصائل كلها بالامتثال أمامه، وأن تتعاهد على دعمه يداً واحدة على كل مخالف ورافض.

قد يبدو قيام مثل هذا الجسم أمراً في عالم المثاليات، وليس له في الواقع حظ أو نصيب، لكنه في ذات الوقت ليس ضرباً من المحال، إن توافرت الإرادة لدى المخلصين، وعليها جميعاً مسؤولية الإعداد له ودعم تشكيله.

لعل من صوره المطروحة (مجلس قضاء أعلى) أو (هيئة عليا للرقابة والمحاسبة)، وأهم ما فيه لا يبني على المحاسبة وأن تعرف وتلتزم به كل الفصائل، وتتعد بالمثل أولى أمامه قادة وأفراداً، ما لم يقم هذا الجهاز الرقابي، سنظل نشهد تصرفات وأقوالاً غير مسؤولة.

نعم إن لدينا ثقة بأن كثيراً من الناس تضبطه أخلاقه وتربيته، ووازعه الديني، دون حاجة لجهاز رقابة ومساءلة، غير أن البعض الآخر بحاجة إلى من يضبطه بالقضاء والرادع الديني، مع يقيننا بأن الجزاء الأخرى سيكون من نصيب الجميع، وعلى كل عمل ولو مثقال ذرة من الخير أو الشر.

المصادر: